

معالي السيدة انالينا يريبوك رئيس الدورة الثمانين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

معالي السيد أنطونيو غوتيريش الأمين العام للأمم المتحدة

صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر،

أصحاب السعادة رؤساء الوفود،

السيدات والسادة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يُسعدني في البداية أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير لدولة قطر الشقيقة، أميراً وحكومةً وشعباً، على استضافة هذه القمة المهمة، وعلى ما تبذله من جهود لتعزيز التعاون الدولي من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة.

السيدات والسادة،

تتعاظم التحديات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية في عالمنا، وتتطلب منا جميعاً توحيد الجهود لتجديد الالتزام بأهداف التنمية المستدامة، وتعزيز التكامل بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية لضمان مستقبل أكثر عدلاً وإنصافاً للإنسان في كل مكان.

إن التنمية الاجتماعية استثمار في الإنسان باعتباره أساس التنمية وغايتها. ومن هذا المنطلق، تؤكد الجمهورية اليمنية التزامها بمبادئ العدالة الاجتماعية، والمساواة في الفرص، والتمكين الاقتصادي، وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني لتحقيق النمو الشامل والمستدام.

وفي الجمهورية اليمنية، ما زلنا نخوض معركة معقدة لإعادة بناء المؤسسات الوطنية على أسس العدالة والمواطنة والمساواة. بعد سنوات من الصراع تسببت فيه مليشيا منفلة انقلبت على السلطة الشرعية وتركت أثراً عميقة على البنية الاقتصادية والاجتماعية، حيث ارتفعت معدلات الفقر والبطالة وتضررت منظومة الخدمات الأساسية، خاصة في مجالات الطاقة و التعليم والصحة والحماية الاجتماعية.

ورغم هذه التحديات الصعبة، فإن الحكومة اليمنية، وبدعم من شركائها الإقليميين والدوليين، تعمل بجد على تنفيذ خطة للتعافي تهدف إلى:

1. تحقيق الاستقرار الاقتصادي للانطلاق نحو التنمية المستدامة.
  2. تحسين مستوى الخدمات العامة وضمان وصولها إلى جميع المواطنين دون تمييز.
  3. تمكين الشباب والمرأة في سوق العمل وفي مؤسسات الدولة.
  4. تنظيم العلاقة بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية وتكريس مبدأ اللامركزية الإدارية مع ضمان وحدة القرار المالي والاقتصادي.
  5. تمكين القطاع الخاص كشريك أساسي في جهود التعافي وإعادة البناء.
- كما تولي الحكومة اهتماماً كبيراً بإعادة بناء منظومة الحماية الاجتماعية وتوسيع شبكات الأمان الاجتماعي للفئات الأكثر ضعفاً، بالتعاون مع شركائنا في الأمم المتحدة والبنك الدولي والمانحين.

الحاضرون جميعاً،

تمضي الحكومة اليمنية قدماً في مسار الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية والمؤسسية، وفي مقدمتها الحفاظ على استقرار العملة الوطنية وتحسين الإيرادات المحلية ومعالجة الاختلالات الادارية وحماية الفئات الأكثر ضعفاً، واتخاذ جملة من التدابير النقدية والمالية لتعزيز التحسن الملحوظ الذي تحقق في الشهور الماضية في سعر صرف العملة الوطنية، والذي يمثل ثمرة مباشرة لتكامل السياسات المالية والنقدية التي اتبعتها الحكومة خلال الفترة الماضية وضمان انعكاس ذلك التحسن على أسعار السلع والخدمات الأساسية والواقع المعيشي للمواطنين.

ونؤكد هنا على أهمية التعاون الإقليمي والدولي في دعم جهود الحكومة اليمنية، لتجاوز آثار الحرب والعودة إلى مسار التنمية. وتحقيق التعافي الاقتصادي والاجتماعي المنشود وفي هذا الإطار، تجدد الحكومة اليمنية دعوتها إلى تخفيف أعباء الديون عن البلدان الأقل نمواً، وزيادة المساعدات الإنمائية الرسمية، وتوجيهها بما يتماشى مع الخطط الوطنية

للتنمية، وبما يعزز قدرتها على تنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030 وتحقيق العدالة الاجتماعية المنشودة.

السيدات والسادة،

تجدد الجمهورية اليمنية التزامها الراسخ بروح إعلان الدوحة السياسي ومبادئ إعلان كوبنهاغن وإيمانها العميق بأن الطريق نحو السلام والاستقرار الدائم يمر عبر التنمية الاجتماعية الشاملة والعدالة. وإننا على قناعة بأن التضامن الدولي والمسؤولية المشتركة والعمل الجماعي هي السبيل لتحويل الأزمات إلى فرص والمعاناة إلى أمل وبناء مستقبل أكثر عدلاً وإنصافاً وكرامة لأجيالنا القادمة.

ونؤمن أن هذه القمة تمثل فرصة لتجديد الالتزام الجماعي نحو مستقبل يقوم على التنمية العادلة، والسلام، والكرامة الإنسانية. ونتطلع إلى شراكة فاعلة تُسهم في بناء يمنٍ آمنٍ ومستقرٍ ومزدهر، يكون جزءاً فاعلاً في محيطه الإقليمي والدولي.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.